



## نتائج الاستشارة التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع التهيئة والتوسع العمراني المستدامين بالمناطق الساحلية.....

في إطار إعداده لرأي حول التهيئة والتوسع العمراني المستدامين بالمناطق الساحلية، أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في الفترة ما بين 11 و24 ماي 2022، استشارة مواطنة على المنصة الرقمية "أشارك" (ouchariko.ma) لاستقاء آراء المواطنين و المواطنين حول الموضوع. وقد بلغت مجموع التفاعلات مع الموضوع 16281 منها 528 إجابة على الاستبيان وهي تفاعلات تعكس تمثلات المواطنين والمواطنين المشاركين للتحديات والرهانات المرتبطة بالساحل، وكذا سبل إرساء تهيئة مستدامة وتوسع عمراني منسجم بالمناطق الساحلية بالمغرب. هذه النتائج تم أخذها بعين الاعتبار في بلورة رأي المجلس الذي يحمل عنوان " أي توسع عمراني من أجل تهيئة مستدامة للساحل؟ ".

81%

يعتبرون إصلاح سياسية التعمير من التدابير الكفيلة بإرساء تهيئة وتوسع عمراني مستدامين للساحل

85%

غير راضين عن وضعية تهيئة وتعمير الساحل بلادنا



# 81%

## يعتبرون إصلاح سياسية التعمير من التدابير الكفيلة بإرساء تهيئة وتوسع عمراني مستدامين للساحل

أما بالنسبة للتدابير المقترحة من أجل إرساء تهيئة وتوسع عمراني مستدامين للساحل، لتجاوز الاختلالات الحالية المسجلة بالمناطق الساحلية، تبين نتائج الاستشارة الأهمية التي يوليها المواطنين والمواطنون المشاركون لعدد من التدابير، ويعتبرونها " مهمة جدا " (الرسوم البيانية من 3 إلى 8):

- إصلاح سياسية التعمير (81%).
- تحسين قابلية وثائق التعمير للتطبيق (70%).
- تعزيز البحث العلمي حول الساحل (78%).
- النهوض بالديمقراطية التشاركية عبر الإشراف المنظم والفاعل للمواطن(ة) والمجتمع المدني في التخطيط الحضري (66%).
- إصلاح المنظومة العقارية (67%).
- تبسيط مساطر تسليم رخص التعمير (48%).

# 85%

## غير راضين عن وضعية تهيئة وتعمير الساحل ببلادنا

وقد كشفت نتائج استطلاع الرأي أن غالبية المشاركين (85 في المائة) قد عبروا عن عدم رضاهم بخصوص وضعية تهيئة وتعمير الساحل ببلادنا، في حين لا تتجاوز نسبة المشاركين الذي أعربوا عن رضاهم عن هذه الوضعية 11 في المائة.

# 26%

## يرون أن عدم تجانس السياسات العمومية من بين العوامل الأساسية التي تتسبب في الاختلالات التي تطبع التوسع العمراني بالمناطق الساحلية

وثمة، حسب المشاركين في استطلاع الرأي، أربعة عوامل أساسية تتسبب في الاختلالات التي تطبع التوسع العمراني بالمناطق الساحلية. يتعلق الأمر بالعوامل التالية : عدم تجانس السياسات العمومية (26 في المائة)، نمط الحكامة وتعدد المتدخلين في الساحل (26 في المائة)، عدم فعالية وثائق التعمير (23 في المائة)، إشكالية العقار (18 في المائة).





**رغم** الطبيعة التقنية للموضوع، فقد أبرزت الاستشارة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية "أشارك" (ouchariko.ma) الاهتمام الذي يوليه المواطنات والمواطنون لإشكاليات التوسع العمراني في الساحل . وقد سلط المشاركون الضوء على الاختلالات التي تطبع مسلسل التوسع العمراني وتهيئة الساحل وأوصوا باتخاذ تدابير كفيلة لتحقيق استدامته.

# موجز النتائج

